أخبار قصيرة

الخارجية الروسية: تدهور العلاقات بين الدول النووية قد يؤدي إلى مجابهة عسكرية مباشرة

أكدّ سفير المهام الخاصة في وزارة الخارجية الروسية أندريه بيلاوسوف أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تورط حلفاءها في مخططات لزعزعة الاستقرار، محذراً من عواقب وخيمة على البشرية.
وقال بيلاوسوف في مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: «دون أي اعتبار لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يقوم الثلاثي النووي الغربي بتوسيع قدراته النووية وبناءها دون قيود، ويشرك حلفاءه غير النوويين بنشاط في مخططات مزعزعة للاستقرار بشكلٍ متزايد لتوفير مظلة نووية».
وتابع: «نتيجة لأعمال الغرب الهدامة، تدهورت العلاقات بين الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، والتي تُعد بحكم القانون قوى نووية وتتحمل مسؤولية خاصةً في صون السلم والأمن الدوليين، تدهوراً بالغاً».

كوبا تدين العقوبات الأمريكية الجديدة وتصفها بـ«العقاب الجماعي»

أدانت كوبا العقوبات الأمريكية الجديدة المفروضة عليها، معتبرةً إياها انتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فيما وصفها وزير خارجيتها بأنها «عقاب جماعي» مقصود يستهدف الشعب الكوبي.
هذا وأعلن وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيث باريا رفض بلاده القاطع للحزمة الجديدة من العقوبات الأحادية التي أقرتها الحكومة الأمريكية، مؤكداً أنّ هذه الإجراءات تتخطى حدود السيادة الإقليمية وتتناقض صراحةً مع مبادئ الأمم المتحدة.
وقال الوزير في تصريح نشره عبر منصة «X»: «ليس للولايات المتحدة أي حق في فرض عقوبات على كوبا أو على دول وكياناتٍ أخرى»، مشيراً إلى أنّ هذه الخطوة تعكس نية مبيتة لتجديد سياسة العقاب الجماعي بحق الشعب الكوبي.

إسبانيا تدعو الاتحاد الأوروبي إلى تعليق اتفاق الشراكة مع كيان الاحتلال

دعا رئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز، الاتحاد الأوروبي إلى تعليق اتفاقية الشراكة مع كيان الاحتلال فوراً.
جاء ذلك في تدوينة على منصة شركة «إكس»، على خلفية العدوان الصهيوني على «أسطول الصمود العالمي» المتجه لكسر الحصار عن غزة وإيصال مساعدات إنسانية حيوية. وقال سانشيز: «انتهك كيان الاحتلال مجدداً القانون الدولي بمهاجمتها أسطولاً مدنياً في مياه لا تتبع لها»، مضيفاً «تبذل حكومتنا كل ما يلزم لحماية ومساعدة الإسبان المحتجزين، لكن هذا غير كافٍ. يجب على الاتحاد الأوروبي الآن تعليق اتفاقية الشراكة مع كيان العدو ومطالبة نتنياهو باحترام قانون البحار».

أمريكا بين صدمة الطاقة وضغوط التضخم

ارتفاع أسعار النفط يُهدد بجر الاقتصاد الأمريكي نحو الركود

الوفاق/ تشهد أسواق الطاقة العالمية تقلبات حادة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، خصوصاً في منطقة الخليج الفارسي التي تُعد شرياناً أساسياً لإمدادات النفط العالمية. وفي خضم هذه التوترات، يبرز تساؤل مهم: من سيتحمل العبء الأكبر من صدمة ارتفاع أسعار النفط؟ وعلى عكس ما قد يعتقده كثيرون، تشير تحليلات حديثة إلى أن الولايات المتحدة، رغم كونها أحد أكبر منتجي النفط في العالم، قد تكون الأكثر تضرراً مقارنةً بقوى اقتصادية كبرى مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي.
هذا الطرح يتحدى سردية شائعة داخل الولايات المتحدة، مفادها أن الاكتفاء النسبي من إنتاج النفط المحلي يوفر لها حصانة ضد تقلبات السوق العالمية. غير أنّ الواقع الاقتصادي وتعقيدات السوق الدولية يكشفان صورة مختلفة تماماً، إذ تتداخل عوامل الاستهلاك المرتفع، وطبيعة الاقتصاد، وسياسات الطاقة، لتجعل من الولايات المتحدة أكثر عرضة للصدمات النفطية. وفي هذا السياق، لم تعُد أزمة النفط مجرد قضية تتعلق بالإمدادات والأسعار، بل تحولت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية شاملة تمس حياة الأفراد بشكلٍ مباشر.

وهم الحصانة النفطية

تروج بعض الخطابات السياسية لفكرة أن الإنتاج الضخم للنفط داخل الولايات المتحدة كفيل بحمايتها من أي اضطرابات في الإمدادات العالمية. غير أنّ هذه الفكرة تتجاهل حقيقة أساسية: أسعار النفط لا تُحدد محلياً، بل هي نتاج تفاعل العرض والطلب في السوق العالمية.
حتى لو كانت الولايات المتحدة تنتج كميات كبيرة من النفط، فإنّ أسعار هذا النفط تتأثر مباشرةً بأي نقصٍ في الإمدادات العالمية، مثل إغلاق مضيق حيوي أو اندلاع نزاع عسكري. وبالتالي، فإنّ المستهلك الأميركي يدفع الثمن نفسه الذي يدفعه أي مستهلك آخر في العالم عند ارتفاع الأسعار. بعبارةٍ أخرى، الإنتاج المحلي لا يعني العزل عن السوق العالمية، بل إنّ الولايات المتحدة جزء لا يتجزأ من هذا السوق، وتتأثر بكل تقلباته.

كيف تنتقل الصدمة إلى الداخل الأميركي؟

قد يبدو للوهلة الأولى أنّ الولايات المتحدة يمكنها تعويض أي نقص عبر إنتاجها المحلي، لكن الواقع أكثر تعقيداً. فآليات السوق العالمية تؤدي إلى إعادة توجيه النفط الأميركي نحو الأسواق التي تدفع أسعاراً أعلى، مثل آسيا.
وهنا تلعب ناقلات النفط دوراً محورياً، إذ تقوم بنقل النفط الأميركي إلى الخارج لتحقيق أرباح أكبر، مما يؤدي إلى تقليص المعروض داخل السوق الأميركية نفسها. هذه العملية، رغم أنها منطقية اقتصادياً، تساهم في رفع الأسعار محلياً. وبالتالي، فإنّ ما يُفترض أنه مصدر قوة (الإنتاج المحلي) يتحول في بعض الحالات إلى عامل يزيد من حدة الأزمة داخل البلاد.

تدهور الأوضاع المالية للأميركيين

في سياقٍ متصل، تكشف بيانات حديثة عن بُعدٍ آخر للأزمة، يتمثل في التدهور المتسارع للأوضاع المالية للأُسر الأميركية. فقد أظهر استطلاع حديث أن غالبية الأميركيين يشعرون بأن وضعهم المالي يزداد سوءاً، وهو ما يعكس عمق التأثير الذي تتركه صدمات الطاقة على الحياة اليومية.
ووفق نتائج الاستطلاع، فإنّ ٥٥٪ من الأميركيين يرون أن أوضاعهم المالية تتدهور، وهي أعلى نسبة تُسجل منذ ٢٥ عاماً. هذه المعطيات تُظهر أن الضغوط الاقتصادية لم تعُد مقتصرة على فئات محددة، بل أصبحت ظاهرة عامة تشمل شريحة واسعة من المجتمع الأميركي.

ارتفاع أسعار البنزين وتأثيره المباشر

من أبرز مظاهر صدمة النفط في الولايات المتحدة هو الارتفاع السريع في أسعار البنزين. هذه الزيادة لا تُعد مجرد رقم اقتصادي، بل لها تأثير مباشر على حياة المواطنين اليومية.
ارتفاع أسعار الوقود يعني زيادة تكاليف النقل، سواء للأفراد أو للشركات. ومع اعتماد الأميركيين الكبير على السيارات، فإنّ أي زيادة في سعر البنزين تنعكس فوراً على ميزانيات الأُسر. هذا وتلعب الثقافة المجتمعية دوراً مهماً في هذا الاعتماد الكبير على النفط، فالولايات المتحدة تُعرف بثقافتها القائمة على استخدام السيارات بشكلٍ واسع، إذ يعتمد معظم السكان على السيارات الخاصة في تنقلاتهم اليومية.
هذا الاعتماد يجعل الطلب على الوقود مرتفعاً باستمرار، ويزيد من حساسية الاقتصاد لأي تغير في أسعار النفط. وعلى عكس بعض الدول التي تمتلك أنظمة نقل عام متطورة، فإنّ البدائل في الولايات المتحدة محدودة نسبياً.
في المحصلة، زيادة تكاليف النقل تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مثل الغذاء والملابس، بسبب ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج. وهكذا، تتحول صدمة النفط إلى موجة تضخم واسعة تؤثر على مختلف جوانب الاقتصاد.

العلاقة بين صدمات النفط والركود الاقتصادي

التاريخ الاقتصادي يظهر بوضوح وجود علاقة قوية بين ارتفاع أسعار النفط وحدوث حالات ركود اقتصادي. ففي العديد من المرات منذ الحرب العالمية الثانية، سبقت صدمات النفط فترات ركود في الاقتصاد الأميركي.
السبب في ذلك يعود إلى أن النفط يُعد عنصراً أساسياً في جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً. وعندما ترتفع أسعاره بشكلٍ حاد، تتراجع القدرة الشرائية للمستهلكين، وتنخفض مستويات الإنفاق، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. كما أنّ الشركات تواجه تكاليف إنتاج أعلى، مما يدفعها إما إلى رفع الأسعار أو تقليص الإنتاج، وفي كِلتا الحالتين تتأثر عجلة الاقتصاد سلباً.

اعتماد الاقتصاد الأميركي على النفط

أحد العوامل الرئيسية التي تجعل الولايات المتحدة أكثر عرضة لصدمات النفط هو اعتماد اقتصادها الكبير على هذه المادة الحيوية. فمقارنةً بالدول الأخرى، يستهلك الاقتصاد الأميركي كميات أكبر من النفط لإنتاج كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي.
هذا يعني أنّ أي ارتفاع في أسعار النفط يكون له تأثير مضاعف على الاقتصاد الأميركي مقارنةً بغيره. فعلى سبيل المثال، يستهلك الاقتصاد الأميركي ضعف كمية النفط التي يستهلكها الاتحاد الأوروبي لإنتاج القيمة الاقتصادية نفسها، كما يستهلك أكثر من الصين وروسيا بنسبٍ ملحوظة.

التأخر في التحول إلى الطاقة البديلة

عامل آخر يُفسر هشاشة الاقتصاد الأميركي أمام صدمات النفط هو التأخر النسبي في تبني وسائل النقل الكهربائية والطاقة البديلة. في المقابل، استثمرت دول مثل الصين بشكلٍ كبير في تطوير المركبات الكهربائية وشبكات النقل المعتمدة على الكهرباء، مما ساعدها على تقليل اعتمادها على النفط. هذا التوجه يمنحها ميزة استراتيجية، إذ تصبح أقل عرضة لتقلبات السوق العالمية. أمّا في الولايات المتحدة، فإنّ التحول لا يزال يسير بوتيرة أبطأ، مما يُبقي الاقتصاد مرتبطاً بشكلٍ كبير بأسعار النفط. ختاماً تكشف صدمة أسعار النفط عن هشاشة غير متوقعة في الاقتصاد الأميركي، رغم قوته الإنتاجية الهائلة. فالعولمة الاقتصادية تجعل من المستحيل تقريباً عزل أي دولة عن تقلبات السوق العالمية، خاصةً عندما يتعلق الأمر بسلعة استراتيجية مثل النفط. لذا فإنّ ارتفاع أسعار النفط لا يؤثر فقط على الأسواق، بل يمتد ليُشكل عبئاً يومياً على ملايين الأميركيين، الذين باتوا يشعرون بتدهور أوضاعهم المالية بشكلٍ غير مسبوق منذ عقود.

لا يؤثر ارتفاع أسعار النفط فقط على الأسواق، بل يمتد ليُشكل عبئاً يومياً على ملايين الأميركيين، الذين باتوا يشعرون بتدهور أوضاعهم المالية بشكلٍ غير مسبوق منذ عقود

هكذا حضرت فلسطين في مظاهرات «يوم العمال» العالمية

لم تعُد المظاهرات العالمية السنوية المنظمة بمناسبة يوم العمال -الذي يوافق الأول من مايو/أيار- تقتصر على إبراز مكانة العمال، والمطالبة بإنصافهم وتحسين ظروفهم والحدّ من انتهاك حقوقهم، بل صارت مناسبة لبث رسائل سياسية متعددة وفق هموم كل بلد، وكانت القضية الفلسطينية قاسماً مشتركاً بين عدد من هذه المظاهرات.
ففي فرنسا، رفع المحتجون -في العاصمة باريس ومدينة رين شمال غربي البلاد- أعلام فلسطين، وعلى وقع قرع الطبول أطلقوا هتافات كان من بينها «جميعنا أطفال غزة، كلنا أطفال كوبا ولبنان». وظهرت الأعلام الفلسطينية أيضاً في مسيرة مدينة رين، وسط هتافات المحتجين بالحرية لفلسطين وشعارات مناهضة للحروب والإمبريالية والعنصرية.
أمّا في العاصمة السويدية ستوكهولم، فقد جسّد متظاهرون من بين الجموع شخصية رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو -المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية بتُهم ارتكاب إبادة جماعية وجرائم حرب- وهو يرتدي سترة ملطخة بالدماء، تعبيراً عن رفض مسلسل العدوان الصهيوني على قطاع غزة.
وتكرر المشهد في مظاهرات العاصمة الألمانية برلين، إذ ارتدى مشاركون الكوفية الفلسطينية، ورفعوا لافتات كُتب عليها «الحرية لفلسطين». وفي واشنطن، تكررت الشعارات المطالبة بوقف الحروب في مسيرة يوم العمال لهذا العام، ورفع المشاركون -كما تُظهر الصورة- علميْ فلسطين ولبنان، بالإضافة إلى لوحات تُعبر عن رفض العدوان الصهيوني الأمريكي على إيران. وفي مدينة ميديلين الكولومبية، رفع المتظاهرون العلم الفلسطيني إلى جانب علم بلادهم. وعُرف الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو بإعلان تضامنه مع قطاع غزة واستنكاره للإبادة الصهيونية فيه، ودعا -خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي- إلى توحيد جيوش الدول التي ترفض الإبادة من أجل تحرير فلسطين.

«إسرائيل هيوم»: الكمين الاستراتيجي الذي أعددناه لحزب الله تحول إلى كمين استراتيجي علينا

أعربت صحيفة «إسرائيل هيوم»، يوم السبت، عن قلقها حيال أوضاع جيش العدو الصهيوني في جنوب لبنان، وقالت إنه من الصعب تجاهل الإحباط في الجيش من الوضع في لبنان.
وأضافت الصحيفة أن «ما كان من المفترض أن يكون كميناً استراتيجياً لحزب الله يُسقطه على ركبتيه، تحوّل إلى كمين استراتيجي على كيان الاحتلال». واعتبرت الصحيفة أنه «مع كلّ يوم يمرّ، تذكّر المعركة في الشمال بالواقع المرير من الألفية السابقة».
ولفتت الصحيفة إلى معاناة جيش العدو الصهيوني من المسيّرات الانقضاضية التابعة للمقاومة، وإلى أنّ الإخفاق التكتيكي في موضوع الطائرات المسيّرة يحدث بالتوازي مع الإخفاق الاستراتيجي، الناتج أيضاً عن التعجرف والاعتقاد بأنّ القوة والتهديدات كافية لحلّ مشكلة حزب الله. وأقرّت الصحيفة بأنّ الواقع الميداني أكثر تعقيداً اليوم مما كان قبل الحرب، ليس فقط بسبب قيود جيش العدو الصهيوني بل لأنّ إيران نجحت في إعادة توحيد الساحات وتطالب بأنّ أيّ اتفاق لوقف إطلاق نار دائم في إيران يشمل أيضاً لبنان.
ويأتي ذلك نتيجة مواصلة المقاومة الإسلامية في لبنان - حزب الله تنفيذ عملياتها ضدّ جنود جيش العدو الصهيوني في الجنوب، وضدّ مواقع الاحتلال والمستوطنات شمال الأراضي الفلسطينية المحتلة، في إطار الدفاع عن لبنان وشعبه، ورداً على خرق الاحتلال لاتفاق وقف إطلاق النار.